استطلاع

المثقف والدولة
ماذا نريد من وزارة الثقافة

أود بادىء ذي بدء أن أشكر (المدى الثقافي) على ثقته بمقدرتي في الادلاء بموضوع الاستطلاع الذي يدور على (المثقف والدولة)، راجيا استخلاص المكونات الاساسية لهذا الاستطلاع لقضايا تخص الجوانب العملية للثقافة العراقية الان.

الدولة.. مكتب عمل المثقف لا غير

بالاطواق في رقابنا
بالابواق في ايدينا
بالفزاعات في خيالنا
نسير الى المناسبة
كجوقة من حواس مشغولة
بالاسى!

د. مالك المطلبي

هذه اول مرة في تاريخ العراق المعاصر، يعترف الطرفان المثقف والدولة، بعضهما بالبعض الآخر وهذا الامر هو فحوى الاستفتاء كما ارى. كانت (ثقافة الدولة) برغم "السلطة" التالية والدعائية والوظيفية التي تتمتع بها، شيئا معيبا! يحس الذي ينتمي اليها بالخجل. ان كل ما يأخذه سحت، وكل ما يعطيه لا يملكه اصلا لانه لم يكن يقول، بل كان يقول دائما، وهو الان ليس خائفا، بل خاو مثل جلد كرة خرج منه الهواء!!

من جهة اخرى يتقدم الطرفان المثقف والدولة بعضهما من بعض بحذر شديد لانهما ورثا تلك التاريخ المخجل الذي يسم العلاقة بين ما كان يسمى مثقفا ودولة. وعلى هذا ينبغي ان يعي كل طرف الاخر، على الدولة ان تعي بـ المثقف يحمل "قلما لا بوقا"!!، وعلى المثقف ان يعي بأن "الدولة" مكتب عمله، وليس مأوى للمصالح!.. لكن هذا الوعي التبادلي ليس مجرد صنيع اخلاقي، بل خطط وبرامج عمل متواصلة من اجل تأسيس البنية الثقافية في وطننا، التي هي فضاء لتراكم الثقافة، لابد أن تستهلك زمنا لكي تنتج قوانينها، وهذا الزمن يتسع محتواه طرفا العادلة، المثقف والدولة، اي الفرد والمؤسسة والسؤال هو، ما ملامح هذا الفرد، وهذه المؤسسة عبر الوسيط بينهما وهو الثقافة؟

دعوني اميز ملامح هذا "الفرد" اولا بانه حر، على الا يفهم معنى الحرية هنا الا بكونه شعور ايصاحب العمل الثقافي.. انه الشيء ذاته الذي يفعله الصراخ على حافة الالم! ان اي بيدتوضع على فم الصارخ تقوم بتطوير الالم وتحريضه. حرية المثقف هي الشرط الاول لكي يتحول الى ابداعه. وفي النهاية نحن لانحكم على فلان بأنه مثقف لأنه حر بل نحكم عليه بما يقدمه وما يفعله.. الحرية ضرورة للثقافة كالهواء بالنسبة للانسان، ولكن الانسان اخير ليس هو الهواء. اذا استطعنا ان نصل الى جعل مصطلح "الثقافة" يوحي بالحرية، ومصطلح "مثقف" يرادف دلالة حر، فاننا سنصل الى بناء اول لبنة صحيحة في قاموس الثقافة العراقي، ولكون قد وصلنا ايضا الى حل عقدة شائكة في تاريخنا الثقافي وهي عقدة الاسترقاق الثقافي. وطبعا لا اتحدث عن مرجعية هذه الحرية، وهي المسؤولية، لان هذا الامر مفروغ منه، لكن هذا يجعلنا قادرين على ان نكون بالحرية قد استبدلنا الاسترقاق بالمسؤولية. هذا عن ملامح الطرف الاول فماذا عن الطرف الثاني، الدولة؟ ماذا يقابل حرية المثقف؟ الجواب ديمقراطية الدولة اي الدولة - الوزارة - بكونها مؤسسة.

الطابع المؤسسي لوزارة الثقافة يعني بناء نظام يستند الى العلاقات القانونية، وليس الى تراتبية الافراد (القوى والقوى... و ...) التي تستمد عناصرها وتصنيفاتها من سلطة خارجية تكون في اكثر الاحيان لو في كلها سلطة بدائية. لغابة مؤسسة ايضا ولكنها تقوم على علاقات قانونية، علاقات غريزية. اذا لم نبن النظام المؤسسي فاننا سنظل ضحايا مصالحنا! دعوني اشير هنا الى مثل بسيط، هو مؤسسة الاهرام الصحفية في مصر (وهي طبعا داخل النظام وليس خارجه) هذه المؤسسة مسرح للخلافات الايديولوجية، ولكنها خلافات حقيقية وليست شخصية، لانها بنيت منذ اكثر من قرن من الزمان على مبدأي العلاقات القانونية والتراكم، ان وزير الثقافة في المؤسسة هو الذي يرسم سياسة التحولات في المؤسسة الثقافية وليس من يكون مصدر الصالح والهبات، عندها سيندثر ذلك الوصف البدائي، الذي ترشح كأحد النتائج العرضية لمرحلة اللاثقافة، الوزارة بوزيرها.

ستقوم الثقافة العراقية عبر مبدأي الحرية (الفردية) والديمقراطية (للعلاقات) بعمليات تفكيك في ذاتها لتعيد تركيب ذاتها، وسيشمل هذا التفكيك الانسان والفاهيم والتنسيات وسترغم الثقافة العراقية الجديدة جميع الايديولوجيات ارغاما حرا على اعلان شروط تعايشها وتهذيب خطابها.

ترتيب البيت الثقافي

كظم المنصر

> لا اريد ان اقول ان وزارة الثقافة يجب ان تستجيب غدا في الدقة والخطوط، وهذا لا يمكننا اختصار الخطط والبرامج والادوات والاهداف لان الركة الثقافية فعالة في مجريات الثقافة قد تفرض علينا ثلاثة عشر واكثر.. وهي فترة غير شامل لا يمكن تحديده

وهنا ايضا اعتقد ان الوزارة وملاكاتها، وخير امها مدعوة الى الانقلاب لا الاصلاح وبناء استراتيجيات جديدة تماما وحرث المفاهيم حرثا في الممارسة والتصور والتطبيق.. ولكي لا نبقى في اطار التصورات التي أجدها ضرورية ومهمة وننتقل الى العمل الميداني الآني الانقلابي السريع المدعوم بالنية لترتيب البيت الثقافي فعلى الوزارة ان تبدأ بتنظيف هذا البيت من الأدران والحطاب والطفيليات التي تعشش فيه لاعن خبرة وانما بسبب الانتهازية والتزويج لخطط النظام اللاثقافية تماما.

كذلك إعادة مد جسور الثقة والاطمئنان والحوار مع المثقف العراقي من جديد واشراكه في القرار الثقافي بواسطة الاستفتاءات والحوارات والاجتماعات المستمرة وان تكون هناك لجنة تمثل الرأي العام الثقافي تنظم وتقرر العلاقات مع بلدان العالم وتعيد بناءها بعد ان أصبحت المراكز الثقافية التي تمثل العراق أوكار العمل الأمني والاستخباري.

لقد اشرنا الى صعوبة مهمة الوزارة ولكن يمكن استثمار خطط قصيرة الأمد وخطط مستقبلية طويلة وارى ايضا ان نبدأ بتكوين دائرة إعادة العمل مع المنظمات الثقافية المستقلة وفتح بوابة المهرجانات العالمية لتمثيل العراق الجديد بكل ثقافته.. وبودي بالأسماء والاعمال الأدبية الثقافية الكبيرة والمنجزات الأكثر اهمية وليس هناك قلق من ذلك وانما يكمن القلق في إعادة تأهيل النطق الثقافي الجديد وإعادة هيبة الثقافة في الشارع كما كان في عقد السبعينيات. كذلك فإن وضع المثقف الاقتصادي المستقر سيسمح ببناء ثقافة جديدة حقيقية تمثل العراق ولا تمثل سلطة او جهة ما.. وان يحتوي دستور العراق الجديد على فقرة تنظم الحياة والعلاقات الثقافية في العراق واعتبار المثقف العراقي الأصيل بمثابة عضو وصوت في البرلمان (عضو شرف) ويتمتع بكل الصلاحيات لقبول الرأي والمشاركة في صناعة سياسة البلاد.. وعلى مستوى الأمنيات الشخصية المرتبطة بالأماني العامة على مستوى المسرح العراقي وحيويته أتمنى إعادة فتح القنوات الحقيقية في الثقافة المسرحية العالمية وان يصار الى تفعيل وتوسيع العمل التجريبي المسرحي بتكوين فرقة مسرحية جديدة وان يكون لها اهمية خاصة وكذلك شعبة للإصدارات الأكثر حداثة في المسرح وإعادة فتح القنوات مع العالم وحضور المهرجانات التجريبية فيه، وان يحاضر في دورات من هذا النوع مخرجون وخبراء من شتى انحاء العالم وان يكون الارتباط بهذه الفرقة ارتباطا كاثوليكيا لبناء هذه الثقافة الجديدة التي غيبت بسبب الغلبة الواسعة للمسرح الاستهلاكي وحيثياته.. وارى أخيرا ان يعاد وبشكل سريع تقييم وترتيب الإدارة الثقافية لكل الدوائر والمؤسسات المرتبطة بهذه الوزارة والمطالبة العاجلة بتنحي المخربين وتعيين قادة جماليين يحملون خططا واضحة ومفهومة واكثر التصاقا بحيثيات البناء الثقافي الجديد وعلاقاته وعمله واستراتيجيته.

برامج لاستثمار الثقافة

د. هيثم عبد الرزاق

ان مسؤولية الدولة فرضيا هو اسلوب في ابتكار المناخ الملائم لاستثمار اكبر كمية من الثروات الروحية والمادية من جسد الفرد والمجتمع وباقل أضرار

فالعلاقة بين القطبين (الدولة والمجتمع) علاقة انتاجية أو قد تكون علاقة هدر واستنزاف من خلال قبول الاول دور "الجلاد" وقبول الاخر دور "الضحية" وعند هذه النقطة ينتهي دور الثقافة الانتاجية وتزدهر ثقافة العنف والتهميش والعدائية والتسرذم أي ثقافة الاستنزاف كما هو معروف

هذه الادانات التاريخية بين الدولة والمجتمع هي التي تحدد نوع البيئة الثقافية والتي تتجلى في صور متعددة (رفض ومقاومة- تكيف وخضوع- انتاجية وابداع- استنزاف وتجهيل) وتبعات نوع المناخ الثقافي التي هي نتيجة لنوع العلاقة بين القطبين تتحول مع مرور الزمن على مستوى السلوك اما الى فجوة وفراغ روحي وقلق سلبي واما الى استقرار وتجدد وابتكار فالثقافة في النتيجة النهائية مناخ وبيئة يبتكرها نوع من الشراكة بين القطبين. هذه الشراكة تحددها الادوار التي يتقنها القطبان لاستخراج افضل ما في ذات الانسان او سواه، أما في كيانه لذلك فان معطيات البيئة السابقة ونوع الشراكة على جميع المستويات استثمرت قسرا سواه أما في كيان ووجود الانسان العراقي لصالح الدرجة والشذوذ الانساني فما البيئة الضادة في استراتيجية وزارة الثقافة التي ستبتكرها الخلق مناخ للتعامل مع معطيات الفترة السابقة و لحقائق المستقبلية.. سؤال نجتهد في الاجابة على بعضه ولا ندعي الغفل عن الكثير ولكننا لا نألو في المحاولة:

1. حل النزاع غير المعلن بين المبدع الذي غادر الوطن، والمبدع الذي ظل داخل الوطن والذي تعايش مع التجربة القمعية، لتعميق تبادل الخبرة والتجربة بدلا من الاتهامات التي هي جزء من آليات الفترة السابقة، لان الماضي يزول والحاضر يعكس صورة المستقبل.
2. رفع الضغوط القهرية والادارية عن المبدع بواسطة الجهاز الاداري البيروقراطي لكي يستطيع المبدع فتح افاق نحو العالم الخارجي بواسطة تسهيلات اتصالية وتواصلية.
3. الاخذ بنظر الاعتبار ضمن اولويات القضايا الحساسة في حياة العراقيين وبكل وسائل الابداع المتعة وتناول الفجوات السايكولوجية والسلوكية والفكرية والفراغ الروحي والانساني الذي خلفه النظام السابق او المناخ التاريخي السابق لوضع هذه الطاقات على المحك مع التغييرات الجديدة.
4. توفير فرص لتصدير الابداع والتجربة للحلية على المستويات العربية والعالمية وتوفير فرص الشراكة لتبادل الخبرات المهنية بارسال الشباب والخبراء واستضافة الخبراء في مجال الثقافة المهنية.
5. رفع حساسية الخوف من الخطاب العاكس لتوفير اي فرصة لتفريغ الآثار السلبية للكبت والتراكم.
6. دراسة وضع الفسحة الابداعية غير المستهدفة للربح وتحويلها الى فسحة مريحة وذلك لخلق شيء من القبول والتداول الشعبي للاهداف والقيم الكبيرة من خلال طرحها بأساليب ممتعة (وضع برامج لاستثمار الثقافة).
7. تنشيط ودعم المؤسسات الثقافية الاهلية والشاريع الفردية التي تصب في مجال المصلحة العامة.
8. تدقيم الاحصاءات

لتحقيق السياحة الثقافية بواسطة اقامة مهرجانات واحتفالات لاضفاء الاجواء الاحتفالية الرقابية للبلد بعد الحروب التتالية، واعتبار هذه الاجواء ايضا مصدر للاستثمار المالي.

9. وضع بحوث وبرامج لقراءة نموذج التكامل بين (التسلية والتجارة والثقافة الرقابية) والتي بواسطة اللعبة الدرامية فيها نستطيع التلميح الى القديم والمستدام وتحديد ماهو جدير بالاحترام في مجتمعنا بشكل مسل وممتع.
10. دعم وتصدير نجوم الابداع العراقي واقناء الضوء على صورهم لانهم يشكلون في المستقبل مصدرا لجلب الاموال الى البلد.
11. تنشيط وتمييز الابداع بواسطة الدعم المادي للمبدعين وتنقية ساحة الابداع من الطارئين تدريجيا بوضعهم على المحك مع التجارب الكبيرة والهمة.
12. اختيار جهاز اداري يملك الموهبة والعلمية للتنشيط وادارة العملية الابداعية بعيدا عن الترجيسية والجهل والمزاجية التي كانت تحكم الفترة السابقة وحسب المؤلفات بحيث ان هذه الاجهزة كانت منشغلة بنفسها ومنصبها ومكاسبها أكثر من انشغالها بالعملية الابداعية ومصلحة البلد.
13. وضع تسهيلات للشركات الانتاجية بين الداخل والخارج لتنشيط الاستثمار المالي في مجال الابداع.
14. وضع دراسة اكاديمية نزيهة للتقييم العلوي والمادي للانشطة المتميزة في مجال الابداع، بعيدا عن الاستثناءات غير الدقيقة التي تسحق روح التنافس الشريف.
15. طباعة الكتب على مستوى الترجمة والتأليف في أغلب محاور الثقافة والتي تتعلق أيضا بالاختصاصات المهنية، لفتح الافاق على الثقافة العالمية وتشكل التجربة العراقية الى العالم وللتعرف على أحدث النتاجات الفكرية والعلمية والمهنية.
16. اختيار تخصصات مهمة تخضع للبحث لترشيح موظفين او قادمين لاكمال دراساتهم العليا والتخصصية حسب الحاجة بهدف تحقيق نوع من التكامل.
17. وضع استبيانات عملية لقياس استجابات (المتلقي) للوضع الثقافي وتشخيص العيوب الاتصالية والتواصلية بين صانع الثقافة والمتلقي.
18. تشجيع اقامة الورش والمختبرات لتطوير الثقافة التطبيقية في مجالات الابداع لتفعيل الثقافة التطبيقية وحثها على تطوير فعل الابداع.
19. اقامة الندوات الفكرية لتقييم الشاريع والنشاطات التي تم تنفيذها وقياس السلبيات والايجابيات ودرجات التفاعل والتأثير لرسم حدود الواقع الابداعي.

على الوزارة أن تحذر الاستهلاك

ياسين النصير

ماذا يريد المثقف من وزارة الثقافة؟

وقد يكون السؤال هكذا: ما تريد وزارة الثقافة العراقية من المثقفين؟ السؤالان معاً يرسمان الصورة التي علينا التعامل بها. لا وزارة للثقافة من دون مثقفين في حين يمكن ان يكون هناك مثقفون بلا وزارة للثقافة وهذا ما حصل في الفترة الفاشستية السابقة. حيث ادارت وزارة الثقافة ظهرها للمثقفين عموماً حتى اولئك المنتمين لحزب البعث لم تتنبه للمثقف فيهم، بل حولتهم الى ابواق مشروخة ضد مثقفي العراق. وجعلت الثقافة جزءاً من اعلام السلطة وليس من "الاعلام بمفهومه الحديث".

فاسم وزارة الثقافة مستحدث تاريخيا، بينما الثقافة أصيلة ومن مكونات الحياة، وهي نتاج عملية تاريخية جدلية تتشعب وتتنوع كلما مر على الحياة زمن ولذا فهي اسبق من المثقف نفسه. وعندما تكون وزارة الثقافة هكذا فمن مهماتها تسويق الثقافة الوطنية بطرق حديثة وبرمجة تتيح للمثقفين الحركة الحرة فيها. وتهيئ المناخ الصحي للإبداع، وتجعل من الثقافة العالمية نافذة مشرعة على الثقافة الوطنية وتترجم عيون التراث العراقي المعاصر إلى لغات اجنبية وتعرف جيداً سبل مخاطبة الآخرين والكيفية التي تقيم بها العلاقات مع الثقافات الأخرى. ولدينا هنا في أوربا- التحدث بوصفي عراقيا يعيش في هولندا- تجارب ومختبرات ثقافية ومعملية للكيفية التي يتم بها التداخل بين الثقافات. لابد من التفكير الجدي بمراحل تطور الآلية الثقافية للوزارة وجعلها آلية متدرجة التطوير وليس آلية القفزات العشوائية والقرارات الانفعالية فمرحلة البناء ربما تكون من أصعب المراحل واعقدها وأكثرها شعبية. لن أتحدث في هذه المقالة عن ما يريده المثقفون من الوزارة، فقد يتحدث في هذا الموضوع الكثيرون، ولكني أحب ان أتحدث عن الكيفية والآلية التي تسير بها وزارة الثقافة مؤسساتها. وهو حديث يتصل في جانب كبير منه بالسؤال. وأود في البداية ان أشرح وبشيء من التبسيط مفهوم الثقافة، فالثقافة ليست الكتابة الإبداعية فقط، والمثقفون ليسوا الأدباء فحسب بل الثقافة مفهوم واسع ومتعدد وكيان مؤلف من مفردات كبيرة، اما المثقفون فهم شرائح منتجي الثقافة وقد يكون من بينهم من لا يقرأ او يكتب. ما اردته هنا مجموعة آراء المفكرين وكتاب تقول في مجملها:

الثقافة بمعناها الانثروبولوجي هي آليات المهيمنة من خطط وقوانين وتعليمات والتي تتقارب في مفهومها العام من البرامج في علم الحاسوب ومهمتها هي التحكم بالسلوك الاجتماعي والفكري والثقافي العام للبلاد. أما مجالات هذا التحكم فهي المؤسسات الثقافية بكل فروعها والجامعات والمعاهد الخاصة والعامة بل هي كل ما يتعلق بنظم الثقافة في المجتمع العراقي. وأول ملاحظة على مفردات هذه الرؤية الانثروبولوجية هي ان ميدانها هو "المجتمع" وان مادتها هي الجماعات وليست الأفراد حيث ان التخطيط العام للمناهج على كل المستويات يأخذ بعين الاعتبار الجماعة لا الفرد. لكن التطبيق لها هو "المؤسسات" ومفهوم المؤسسات يجمع بين القطاعين الخاص والعام.

الثقافة، هي تلك المعايير الشكلية لنظام العقل والسلوك في مجتمع ما، أو لدى جماعة ما، والتي تحدد نظرة الفرد والجماعة لنفسها والآخرين، والكون من حولها، ومن ثم طبيعة السلوك. ما هي طبيعة هذه النظم في المجتمع العراقي؟ وكيف جرى تحولها وتغيرها ومن ثم تبديلها لصالح المهيمنة الحزبية؟

الثقافة، هي الإنتاج الفكري والفني، الأدب والسينما والمسرح والفوتوغراف والصحافة.

في ضوء ذلك ماذا يترتب على وزارة الثقافة عمله؟

على الوزارة ان تبني أو لا مؤسساتها على أسس مثدولوجية والإنتاج الثقافي وطرق تنظيم البنية العقلية والسلوك الجمعي في المجتمع. هذه هي المفردات التي نأمل ان تجتهد الوزارة في بنائها.. وبناء المؤسسات وحده إنجاز يتطلب فهما لطبيعة الثقافة العراقية تلك الطبيعة التي تعرف عنها القليل وأعني انها ما تزال قائمة على طبيعة الإنتاج الفردي لا الجماعي. ولذلك ليس لدينا مفكرون أصحاب مشاريع كبيرة، ولا مثقفون لهم مشاريع عامة، ولا مؤسسات تعنى بالبنية الاجتماعية لشرائح ومكونات المجتمع ولا مؤسسات للبنية العقلية والسلوك الاجتماعي بل تركت كل هذا للدرس الجامعي وأفرغت الناس من -غير الطلبة- من نتائجه التي يمكن ان تكون مشاعة عبر وسائل الإعلام والصحافة، فليس لدينا مشروعات تضم في جنباتها مفكرين ومثقفين يندمجون في مشروع كبير، تتمايز فيه ذواتهم وتندمج فيه رؤيتهم. بل لدينا مفكرون ومثقفون أصحاب كتاب أو طريقة تدريس، أو رؤية نقدية أو فلسفية أحادية... الخ. من هنا فبنية المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار انها تؤسس لمنهجية الشاريع الثقافية الكبرى التي تتواصل بوجود الوزير الفلاني أو بعدمه. ووجدنا هذه المؤسسة تبني الثقافة وقد توزع مشروعها الكبير على مفردات تختص كل مجموعة من المثقفين بمفردة منها. وعندي التحدث قليلا في هذه النقطة، فأقول ما فائدة وجود اتحاد ادباء أو صحفيين أو فنانين بدون مشاريع ادبية وصحفية وفنية؟ كنا في السابق نؤسس مثل هذه الاتحادات كجزء من التركيبة الثقافية للأحزاب والدولة ولم يجر فيها تطوير أو تأسيس أي مشروع ثقافي. لا بل كانت معطلة لمشروعات ثقافية وعندما تحولت إلى جزء من بنية المؤسسة العسكرية تحولت إلى إطار فارغ من اللوحة الثقافية، علينا ان لا نعيد تلك التجربة ونوزع اتحاد الأدباء على حصص مجلس الحكم، ونعيد الهزلة ثانية ونسهم في تدمير الثقافة والمثقفين. علينا بناء مؤسسة للأدباء ومؤسسة للفنانين ومؤسسة للصحفيين ومؤسسة للإعلاميين ومؤسسة للتلفزيون لا بل مؤسسات، ومؤسسة للمسرح، للإنتاج البرامجي وأخرى للأزياء وللثقافة الشعبية وواحدة للتراث... الخ. وفي بلد أوربي توجد مثل هذه المؤسسات وهي خارج أيديولوجية أي حزب حاكم أو خارج الحكم. مؤسسة للأدباء العراقيين ترعى مشروعاتهم الكبيرة والصغيرة وتهيئ لها سبل النجاح وتسعف المثقفين بتوفير احتياجاتهم من بنية تحتية لهم كي يقوموا بدورهم. هنا في هولندا- ما ان تنتمي لاتحاد الكتاب حتى تستطيع ان تستلف ما يمكنك ان تؤثث نفسك به من كومبيوتر وسفر وزمالة ودراسة وربما عملا وتصبح ضمن سياق منظومة تصون حقوقك وتمنع الآخرين من استغلال انتاجك وتسوق مشروعاتك وتفتح لك سبل الاتصال مع الثقافات، وان تكون للمثقف حقوق مصانة قانونا وان يدخل نتاجه ضمن التصنيف العالمي للكتاب وان تكون للشاركة في الندوات الثقافية مبنية على الحق والكفاءة. انها وببساطة مؤسسة تبني الثقافة لا مؤسسة تعيش على الثقافة. وبالطبع يدفع الأدباء اشتراكا أسبوعيا وهو شرط اساس في الانتماء ويتلقى نتيجة ذلك منحا وندوات ودعوة واشتراكا في برامج. وقد أودعت الأصدقاء الذين سافروا إلى بغداد مسودة مشروع من هذا القبيل. على وزارة الثقافة وعلى رأسها الاستاذ مفيد الجزائري -وهو صديق ومناضل وكفء- ان يحترز جيدا من مفردات الثقافة الغربية اليومية الاستهلاكية، وعليه ان يحمي المواطن من قفشات الجنس والابتذال فنحن امة لنا اعرافنا وقيمنا وتقاليدنا، كما ان على الوزارة ان تحمي الانتاج العالمي وتدخل ضمن المنظمة العالمية لحقوق التأليف للمصنفات الثقافية وعلى الوزارة ان تسدد كل نوافذ الاستنساخ غير المشروع للثقافات الأخر. كي نحمي انفسنا علينا ان نحمي الأخر، لا حماية من طرف واحد.

على مؤسسات الوزارة والمؤسسات الثقافية من غير الوزارة ان تأخذ بعين الاعتبار الذي يشبه العرف القانوني انها تصون الحريات الثقافية للجميع وتصون جميع المثقفين من اي ملاحقة غير قانونية، وان تسن لذلك تشريعات واصولا فقهية واجتماعية، وان تجعل من التنوع الثقافي والرأي الحر مصدر قوة للثقافة العراقية. فلا تؤسس الوزارة مجلات ثقافية على اساس قومي او ديني أو طائفي، بل تؤسس مجلات ودوائر ثقافية على اساس الاتجاه الثقافي المؤسساتي. مجلة للانثروبولوجيا واخرى للميثولوجيا وثالثة للنقد ورابعة للفلسفة وخامسة للشعر وسادسة للقصة.. الخ ليس هناك مجلة تسندها الوزارة للقومية الكردية، او للقومية العربية أو للدين الإسلامي أو للصابئة أو للمسيحيين. ان مثل هذا التفريق في الأمة، خاصة في المرحلة الحالية. بل هناك مجلات تكتب باللغة العربية واخرى باللغة الكردية وثالثة باللغة التركمانية او غيرها ولكن تنطلق باتجاه ثقافي يشمل العربي كما يشمل الكردي ويشمل الإسلامي كما يشمل المسيحي والصابئي والايزيدي وغيرهم. مجلات تتبع الثقافة وليس الهنة الاجتماعية أو الدينية او القومية. فإذا وجدت ان ميثولوجيا الثقافة الكردية منفتحة على الإنسانية والحلية ولها افق تطور يمكنني ان أجعلها ثقافتي انا العربي فالثقافة في البلد الواحد تغتني بالتعدد. لذا ليس من مؤسسات خاصة بفئة او بجماعة قبيل هذا انكرس الطائفية والتمزق والتفرقة بحجة الديمقراطية. وعلى الوزارة ان تضع خطة من خمس سنوات للثقافة ومؤسساتها، واخرى سنوية لتأجا وبرمجة وفعاليات ويمكننا هنا ان نرفد الوزارة بنوعية متطورة من خطط ثقافية نلمسها في مؤسسات ثقافية هنا. وان هذه الخطة ذات محاور وان المحاور تتوزع على مؤسسات وان كل مؤسسة تنطلق من المحور العام للخطة لتوزعها على سنواتها الخمس يكون في كل سنة جزء من الخطة العامة وبتراكم بنائها يتصاعد التنفيذ للخطة العامة. ولما كانت الوزارة معنية بالثقافة العراقية كلها بمحافظاتها وقوانها عليها ان تدعو وباستمرار لعقد ندوات لسماع الرأي والشورة وان توسع للمستشارين لها وان تنوعهم اتجاها وثقافة ولغة. ليس مهما ان نبدأ بتغيير الأسس القديمة كلها في المرحلة الحالية الفيها الكثير مما ينفع في تطوير العملية الثقافية ولكن علينا ان نضع وباستمرار نصب اعيننا ان تلك المؤسسات اوست فيما مشوهة للثقافة ولا بد من التغيير التدرج لها بناء وهيكلة ومفاهيم وأسلوب عمل. على الوزارة ايضا ان تعيد مهرجان الربيع وبصيغة حضارية وثقافية متطورة وان تحترم فيه تراثه الذي الثمن ولو لنا نختلف معه علينا ان نفكر ان بناءنا ليس من الصفر بل من مرحلة يمكن تصحيحها ومن ثم النهوض بها ثانية وفق أسس جديدة، ما يتغير هو توجيه العمل وليس منهجية العمل.